**الأمن الغذائي في أفريقيا والعالم العربي ودور البرلمانات والحكومات والقطاع الخاص في تحقيقه**

**إعداد/ أنور الشعيبي**

**الأمانة العامة للرابطة**

**مفهوم الأمن الغذائي**

يرتبط مفهوم الأمن الغذائي بتوفر الغذاء وإمكانية حصول الأفراد عليه . وقد عرف المؤتمر العالمي للغذاء الذي انعقد عام 1974م الأمن الغذائي بأنه " القدرة في كل وقت على تزويد العالم بالمواد الغذائية الأساسية من اجل دعم نمو الاستهلاك الغذائي مع السيطرة على التقلبات والأسعار" . وفي الآونة الأخيرة عرف هذا المفهوم تطورا كبيرا حيث تضمن قضايا الطلب على الغذاء وإمكانية الحصول عليه .

ويعرف التقرير النهائي للقمة العالمية للغذاء التي انعقدت عام 1996م الأمن الغذائي بأنه " يتحقق الأمن الغذائي عندما تتوافر لجميع الناس، وفي كل الأوقات، الإمكانات المادية، والاجتماعية، والاقتصادية؛ للحصول على غذاء كاف، ومأمون، ومغذٍّ؛ لتلبية احتياجاتهم وتفضيلاتهم الغذائية؛ بما يكفل لهم حياة مفعمة بالنشاط، والصحة "

**الركائز الأساسية للأمن الغذائي :**

أشارت منظمة الصحة العالمية إلى أن هناك ثلاث مرتكزات تحدد الأمن الغذائي وهي وفرة السلع الغذائية ووجود السلع الغذائية في السوق بشكل دائم. وأن تكون أسعار السلع في متناول المواطنين. وقد أضافت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة ( الفاو ) ركيزة رابعة تتمثل في استقرار الأبعاد الثلاثة الأولى للأمن الغذائي بمرور الوقت . وفي عام 2009 م حددت القمة العالمية للأمن الغذائي مرتكزات أربعة للأمن الغذائي وهي توفر الغذاء والحصول عليه والاستفادة منه واستقرار الأمن الغذائي بمرور الوقت .

يعتمد التمتع بالغذاء على ثلاثة ركائز رئيسية هي: توافر الغذاء، والقدرة على الحصول عليه، واستخدامه. وتوفر الغذاء يعنى ضرورة توفر كميات كافية من الأغذية السليمة والجيدة والنوعية من خلال الإنتاج والتوزيع والتبادل والقدرة على الحصول عليه تعني توفر فرص الحصول على الغذاء و أن توزع وتتوفر محليا وأن تكون في متناول يد جميع الناس. فضلا عن تفضيلات الأفراد والأسر و ضرورة استخدام الغذاء بأفضل طريقة ممكنة لكي يتمتع كل فرد بالصحة والتغذية الجيدة , ولكي يتحقق الأمن الغذائي لابد أن يكون الغذاء صحيا و كافيا لتلبية الاحتياجات الفسيولوجية لكل فرد , واستقرار الغذاء يعني القدرة على الحصول على الطعام بمرور الوقت .

**حقائق وأرقام :**

وفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة ( الفاو ) فانه يبدو أن الجوع في العالم آخذ في التزايد مما يؤثر على حوالي 11% من سكان العالم . وفي تقريرها الصادر عام 2017م أشارت المنظمة إلى ارتفاع عدد الذين يعانون من سوء التغذية في العالم إلى ما يقدر بنحو 815 مليون شخص، مقارنة ب 777 مليون شخص في عام 2015 .

كما أشار التقرير إلى أن ما يقدر بنحو 233 مليون شخص في دول أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى يعانون من الجوع / سؤ التغذية في عام2014م . وجاءت دول أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى في المرتبة الثانية بعد آسيا ، التي يتواجد فيها اكبر عدد من الذين يعانون من قصور التغذية والبالغ عددهم حوالي 512 مليون نسمة , ويعزى ذلك إلى أن عدد سكان آسيا كبيراً بالمقارنة مع مناطق أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى .

وقد حذرت منظمة الأمم المتحدة بأنه تم تحديد حالات لانعدام الأمن الغذائي الذي قد يتحول إلى مجاعة في البلدان المتضررة من النزاعات وهي نيجيريا والصومال واليمن .

**الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي :**

* التصحر واضمحلال التربة الناتج عن التوسع العمراني واستخدام مساحات شاسعة للرعي وقطع الأشجار.
* النمو السكاني

تشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن هناك ازدياد مضطرد في عدد السكان في المستقبل ( ولكن مع انخفاض في معدل النمو السكاني ) , حيث من المتوقع أن يصل عدد سكان العالم إلى 9.8 مليار في عام 2050 و 11.2 مليار بحلول عام 2100. وهذا النمو السكاني من شانه انه يزيد من الضغوط على البيئة والإمدادات العالمية للغذاء وموارد الطاقة.

 **الوقود الحيوي :**

نتيجة لتحويل الكثير من نباتات المزارع والأراضي الزراعية إلى مصانع لإنتاج الوقود الحيوي , فان ذلك أدى إلى انخفاض كميات الحبوب المخصصة لإنتاج الغذاء مما نتج عنه ارتفاع في الأسعار. كما أدت الأسواق المتنامية للوقود الحيوي إلى زيادة قطع أشجار الغابات وإزالتها في دول مثل اندونيسيا وماليزيا .

**الكوارث الطبيعية وتغير المناخ**

تؤدي الكوارث الطبيعية مثل الجفاف والفيضانات والأعاصير الاستوائية والأعاصير ، إلى تدمير المحاصيل والقضاء عليها.وقد تكون هذه الآثار مدمرة للمجتمعات الريفية والأسر التي تعتمد على هذه المحاصيل كمصدر أساسي لغذائها اليومي.كما يؤثر التغيير المناخي على الأمن الغذائي لأن التغيرات في أنماط المناخ تؤثر بشكل أساسي على الزراعة.

**الحروب والصراعات :**

تؤثر الحروب والصراعات والعنف بشكل كبير على إنتاج الغذاء والإمدادات الغذائية , وفي هذا السياق فان نقص الغذاء الذي تسببه الصراعات قد يؤدي إلى حدوث أزمات في الغذاء قد تمتد إلى سنوات حتى بعد انتهاء القتال بشكل رسمي .

**استيراد المواد الغذائية :**

فعلى سبيل المثال يستورد العالم العربي نسبة كبيرة من الغذاء الذي يستهلكه بما في ذلك الغذاء الرئيسي. وتستورد المنطقة 70٪ مما تستهلكه من الذرة ، و 50٪ من القمح والشعير ، و 40٪ من استهلاكها من الأرز. وتعد الدول العربية مجتمعة أكبر مستورد للحبوب في العالم ، حيث تصل نسبة ما تستورده من الحبوب إلى حوالي 65٪ .

و بالتالي ، فإن هذا الاعتماد على استيراد المواد الغذائية أمر محفوف بالمخاطر للغاية. ذلك لأنه يجعل المنطقة عرضة للزيادات العالمية في أسعار المواد الغذائية نتيجة لتغير المناخ وعوامل أخرى.

**الإسراف والتبذير في استهلاك الغذاء :**

لا تخلو مراحل إنتاج واستهلاك الغذاء من الإسراف والتبذير , ابتداءً من المزارع التي يتم فيها إنتاج الغذاء وصولا إلى مطابخ المنازل , وبالتالي فان الحد من هذا الإسراف سوف يساهم في تحسن الأمن الغذائي .

**حلول لمعالجة قضية انعدام الأمن الغذائي :**

تعزيز التكامل الاقتصادي وعملية التسويق :

تعتبر عملية التسويق ضرورية لربط العرض والطلب. وبالتالي فان التكامل الاقتصادي والتسويق الفعال سوف يزيد من توفر إمدادات الغذاء وتوزيعه من حيث الحجم والقيمة .

**الزراعة المستدامة**

يتفق العديد من الخبراء على أن الاعتماد على الزراعة غير المستدامة سوف يفاقم من انعدام الأمن الغذائي العالمي على المدى الطويل .وقد أشارت الدراسات التي تم إجراؤها على بعض المزارع الصغيرة إلى أن الممارسات الزراعية المستدامة يمكن أن تعمل على زيادة إنتاج المحاصيل الزراعية .

**تحسين التنوع البيولوجي الزراعي**

إن تحسين التنوع البيولوجي الزراعي من خلال الممارسات الزراعية المستدامة قد يساهم أيضا في التخفيف من انعدام الأمن الغذائي , وتعتمد الزراعة الصناعية على الزراعة الأحادية ، التي يزرع فيها نوع واحد من المحاصيل الوراثية على مساحات كبيرة من الأراضي ، في حين يتم زراعة مجموعة متنوعة وراثيا من كل نوع من أنواع المحاصيل في المزارع المستدامة في الكثير من الأحيان .

**التعاون الإقليمي :**

من خلال التعاون الإقليمي يمكن التوصل إلى أفضل الاستراتيجيات للعمل المشترك من اجل حماية النظم الإيكولوجية المشتركة عبر الحدود. كما يسفر التعاون الإقليمي عن تعزيز القدرة التنافسية للنمو الاقتصادي و معالجة قضايا الأمن البشري. ويعني الأمن البشري الحصول على الاحتياجات الأساسية للحياة مثل الغذاء والمأوى والملبس والتعليم والرعاية الصحية ، فضلاً عن الاحتياجات غير المادية اللازمة للوجود الإنساني مثل الحرية والمشاركة في صنع القرار المجتمعي.

وتشمل الحلول الأخرى القضاء على الفقر ، واستصلاح الأراضي الصالحة للزراعة ، والاستثمار الكبير في التكنولوجيا الزراعية والابتكار لتعزيز الزراعة ، والاستخدام الأمثل لموارد الأرض والمياه في الزراعة.

**دور القطاع الخاص في تحقيق الأمن الغذائي** **العربي الإفريقي** :

لا يزال دور القطاع الخاص في تحقيق الأمن الغذائي في أفريقيا والعالم العربي ضعيفا ودون المستوى المأمول وذلك رغم الجهود التي تبذلها حكومات دول المنطقتين في سبيل تطوير القطاع الزراعي وتشجيع الاستثمارات في مشاريع إنتاج الغذاء , وخصوصا إذا ما تم الأخذ بعين الاعتبار أن استثمارات القطاع الخاصة اتجهت إلى قطاعات أخرى أكثر ربحية من القطاع الزراعي مثل قطاع الصناعة وقطاع الخدمات وغيرهما. لذا ينبغي على الحكومات العربية والأفريقية أن تتبنى استراتيجيات تقوم على تعزيز مساهمة القطاع الخاص في مشاريع إنتاج الغذاء والتنمية الزراعية .

وهناك الكثير من الأسباب التي تحتم التوجه إلى تشجيع القطاع الخاص وإعطائه الأولوية على المنافسة في السوق الداخلية والخارجية منها:

١-تخفيف العبء عن ميزانيات الدولة، من خلال تمكين القطاع الخاص من الاعتماد على نفسه في ابتكار الطرائق الإنتاجية الزراعية الملائمة والاعتماد على نفسه في توفير المستلزمات الزراعية الضرورية للعمليات الإنتاجية المختلفة، مما يسهم في تخفيض نسبة الدعم المقدم من قبل الدولة وﺑﺎلتالي تخفيف جزء من العبء الملقى على كاهلها.

 ٢-تنمية وتنويع مصادر الدخل القومي، بحيث يستحوذ القطاع الخاص الزراعي على نسبة كبيرة من الزيادة من الدخل القومي .

٣-تقليل تكاليف الإنتاج والخدمات وتقليل المدة اللازمة للإنتاج، ذلك أن المنافسة تعمل على تحسين طرائق الإنتاج وتشجع عملية نقل وإدخال التكنولوجيا الزراعية الحديثة وتوطينها محليا مما ينعكس على انخفاض تكاليف الإنتاج وتحسين نوعية المحاصيل المنتجة وتقليل الفاقد منها.

٤-استغلال رأس مال القطاع الخاص الزراعي، بدلا من توجهه إلى الخارج، حيث تشجع المنافسة على إقامة مشاريع استثمارية كبيرة تتمتع بوفورات داخلية وخارجية مما يسهم في تخفيض كلف الإنتاج الزراعي وتحسين نوعيته.

 وعليه فان القطاع الخاص هو الأقدر على النهوض ﺑﺎلقطاع الزراعي والمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي من خلال ما يلي:

١- الاستثمار: يمكن للقطاع الخاص الاستثمار في القطاع الزراعي نظرا لإمكانياته المالية وخبرته في هذا اﻟﻤﺠال لاسيما إذا ما كانت البيئة الاستثمارية ملائمة.

 ٢-الإنتاج: حيث تنضوي في ظل القطاع الخاص الكثير من الشركات التي تمارس نشاطا اقتصاديا مثل شركات الدواجن ،تربية العجول والأغنام،الصناعات الغذائية ذات العلاقة ﺑﺎلزراعة ،تربية الأسماك، المفاقس، تربية الأفراخ، زراعة الحبوب ،زراعة الفواكه والخضر وغيرها من المنتجات التي يمكن لها أن تساهم بنسبة ملموسة في الناتج المحلي الإجمالي من خلال ما تحققه من قيم مضافة في الاقتصاد القومي .

٣- التجارة: من المعروف أن من يمارسون مهنة التجارة هم من القطاع الخاص وكثير منهم يعمل في تجارة السلع الزراعية ليس على المستوى الداخلي فحسب وإنما على المستوى الخارجي بين الدول العربية والافريقية وبين هذه الدول والعالم الخارجي.

٤- التسويق: من أهم وسائل دعم القطاع الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي عملية تسويق المنتجات الزراعة من أماكن إنتاجها إلى الأسواق ويلعب القطاع الخاص دور الوسيط بين مراكز الإنتاج والأسواق و لا جدوى ترجى من الإنتاج دون تسويقه إلى مراكز الاستهلاك.

٥-النقل: يعتبر النقل من أهم اﻟﻤﺠالات تطوير الزراعة وبدونه لا يمكن الاستفادة من الإنتاج الزراعي إذ ما فائدة الزراعة بدون نقل الإنتاج إلى الأسواق الداخلية ومن ثم تصدير الفائض من إنتاجها إلى الأسواق الخارجية والكثير من شركات القطاع الخاص تعمل في مجال نقل المنتجات الزراعية نظرا لامتلاكها الشاحنات المبردة أو الآليات الضرورية حسب متطلبات الإنتاج الزراعي.

٦-دعم المشاريع الزراعية الصغيرة: يمكن للقطاع الخاص دعم المشاريع الصغيرة الزراعية منها أو التي تعمل في مجال الصناعات الغذائية بما يضمن تلبية حاجة السوق المحلية وتصدير الفائض من منتجاﺗﻬا إلى الخارج.

٧-استيراد السلع الغذائية وتصديرها: يتميز القطاع الخاص بشبكة علاقات اقتصادية واسعة مع شركات عربية وافريقية ودولية بحيث تعطيه القدرة على تلبية حاجة السوق العربية والافريقية والمحلية من السلع الزراعية عن طريق استيرادها أو تصديرها من والى الخارج ﺑﺎلسرعة الممكنة خلافا لما يتميز به القطاع العام من إجراءات معقدة وروتينية.

 **توصيات خاصة بكيفية قيام القطاع الخاص بدور فعال في تحقيق الأمن الغذائي**

 في ضوء قصور الدور الحكومي في تحقيق الأمن الغذائي وفي سبيل قيام القطاع الخاص بدور فعال في تحقيق الأمن الغذائي العربي الأفريقي نوصي بما يلي :

 ١. ﺗﻬيئة البيئة الاستثمارية الملائمة بما تتضمنه من استقرار سياسي واقتصادي التي تشجع القطاع الخاص على الاستثمار وتمنحه القدرة على دراسة الأسواق والتنبؤ بمتغيراﺗﻬا الاقتصادية في المستقبل .

 ٢. التأكيد على التزام الدول العربية والافريقية المستضيفة للمشاريع الزراعية العربية الافريقية المشتركة، بمنح التسهيلات والامتيازات والضمانات المشجعة والمحفزة على الاستثمار العربي الافريقي في مجال الأمن الغذائي، والاستفادة من الشركات المشتركة القائمة، والتي استطاعت ﺗﺄكيد وجودها، والاحتذاء ﺑﻬا في إنشاء فعاليات جيدة، والاستفادة منها في نقل الخبرة وتقديم الاستشارات الفنية والإدارية لتلك الشركات.

٣. إزالة كافة المعوقات أمام انسياب التجارة الزراعية العربية الفريقية ، في إطار منطقة تجارة حرة عربية فريقية الكبرى.

٤. تنسيق السياسات التجارية العربية الافريقية والإجراءات والشروط المتعلقة ﺑﺎلحجر الزراعي، والبيطري وتسجيل واستيراد واستعمال المبيدات، والصحة النباتية وقواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس وغيرها وصولا إلى توحيدها.

٥. تطوير الخدمات المساندة للتجارة الخارجية الزراعية العربية الافريقية، بما فيها نظم المعلومات التجارية، والتمويل وخدمات الموانئ والنقل والتخزين والمنافذ الجمركية لتسهيل التجارة إضافة إلى تطوير الأجهزة القضائية وتوفير أنظمة قضائية ذات مقدرة عالية على الفصل في القضايا الاستثمارية والتجارية ﺑﺎلسرعة المعقولة وبتكاليف ملائمة.

٦. تعديل التشريعات والقوانين وتضمينها لوائح تنفيذية لتعزيز مساهمة النشاط الخاص.

٧. إعداد خرائط بفرص الاستثمار الزراعي المتاحة وفي مختلف اﻟﻤﺠالات الزراعية.

٨. تسهيل الإجراءات المطلوبة لتصديق المشاريع وتنفيذها.

 ٩. توفير القروض الزراعية وتسهيل إجراءات الحصول عليها ﺑﺄسعار فائدة مخفضة أو رمزية وزيادة مدد السداد.

١٠ .إنشاء صناديق و بنوك متخصصة بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة والزراعية بصفة خاصة.

**دور البرلمانيين في تحقيق الأمن الغذائي**

مما لاشك فيه أن البرلمانيين يعتبرون شركاء أساسيون في الكفاح من أجل القضاء على الفقر وسوء التغذية ،وذلك بالنظر إلى ما يضطلعون به من أدوار ومهام تشريعية ورقابية , إضافة إلى تلك المتعلقة بالميزانية والرقابة على السياسات , فضلا عن دورهم البارز والمهم في عملية التنمية. وفي هذا السياق فان تنفيذ السياسات والبرامج والأطر المستندة على التشريعات المناسبة من شانه أن يؤدي إلى تحسن الأمن الغذائي والتغذية. وبالتالي ، فإن البرلمانيين يعتبرون عناصر فاعلة أساسية في إنشاء بيئة سياسية وتشريعية تمكن من تحقيق الأمن الغذائي . كما يلعب البرلمانيون دورا هاما في تطوير السياسات العامة المستندة على الأدلة العلمية ، وهذا من شانه أن يمكِّن من إنشاء إطار مؤسسي فعال وواسع النطاق يمكن أن يضمن الحق في الغذاء مع ضمان التركيز على النوع الاجتماعي وتعزيز الإدارة الخاصة بالزراعة .

وقد انخرط البرلمانيون على نحو متزايد في مناقشات ومداولات تتعلق بالأمن الغذائي سواء داخل البرلمانات أو خارجها ، فضلا عن المشاركة في إنشاء الشبكات الوطنية والدولية التي تهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي.

وفي الواقع ، فان هناك ثلاثة أسئلة رئيسية تطرح نفسها للنقاش البرلماني حول مجالات العمل الاستراتيجي وهي :

(أ) كيف يمكن للبرلمانات والبرلمانيين التأثير بشكل فعال على الفاعلين المحليين والإقليميين والدوليين في معالجة قضايا التصحر / واضمحلال الأراضي وطرح ومناقشة هذه القضايا باعتبارها قضايا مهمة للغاية لتحقيق الأمن الغذائي في أفريقيا والعالم العربي؟

 (ب) كيفية رفع الوعي وتقديم الحوافز لتعزيز الزراعة المستدامة و الأنشطة الزراعية الريفية في المنطقتين ؟

 (ج) كيف يمكن تحسين جودة الإدارة المتعلقة بالزراعة في الدول العربية والأفريقية؟

وفي هذا السياق فقد أوصى مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي الذي انعقد تحت عنوان "تحقيق أهداف القمة العالمية للغذاء من خلال إستراتيجية التنمية المستدامة" ، الذي تم تنُظيمه بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة ( الفاو ) ، في روما ، بإيطاليا في الفترة من 12 نوفمبر إلى 12 ديسمبر 1998 ، باتخاذ التدابير التالية التي يتعين على البرلمانات وأعضاؤها اعتمادها في كل بلد:

- إنشاء آليات خاصة لتسهيل المتابعة المنتظمة والمنسقة على المستوى البرلماني للالتزامات التي تعهدت بها الدول في مختلف القمم العالمية التي قامت بتنظيمها الأمم المتحدة في العقد الأخير من هذا القرن بما في ذلك القمة العالمية للغذاء الذي انعقد عام 1996 ؛

- مواءمة القوانين القائمة واعتماد تشريعات جديدة ، حسب الحاجة ، من أجل تطوير إطار تشريعي شامل يفضي إلى تحقيق الأمن الغذائي للجميع ؛

- الاستفادة القصوى من مهام الرقابة البرلمانية الذي تضطلع بها البرلمانات بهدف ضمان امتثال الحكومات للالتزامات التي تم التعهد بها في القمة العالمية للغذاء ؛

- العمل على إنشاء مجالس الأمن الغذائي الوطنية مع وجود تمثيل من الهيئات الحكومية المعنية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والمراكز البحثية ووسائل الإعلام والمجموعات الأخرى ؛

- عقد مداولة برلمانية حول قضايا الأمن الغذائي في يوم 16 أكتوبر من كل عام ، باعتباره اليوم العالمي للغذاء .

 أما فيما يتعلق بالتدابير التي ينبغي اتخاذها على المستوى الدولي ، يوصي المؤتمر البرلمانات وأعضائها بالعمل من خلال منظمتهم العالمية - الاتحاد البرلماني الدولي ، بما يلي :

- على الاتحاد البرلماني الدولي تحديد وإتاحة المعلومات الخاصة بالهيئات البرلمانية المعنية بمعالجة قضايا الأمن الزراعي والغذائي بهدف تيسير تبادل المعلومات والخبرات ذات الصلة فيما بينها ، والاتحاد البرلماني الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة ؛

- تكليف لجنة الاتحاد البرلماني الدولي للتنمية المستدامة بالاضطلاع بقضية الأمن الغذائي واعتبارها جزء لا يتجزأ من عملها وتقديم تقارير منتظمة حول هذه المسألة إلى مجلس الاتحاد البرلماني الدولي ؛

- تكليف اللجنة , كذلك , بان تقوم بإعداد تقارير وبيانات - نيابة عن الاتحاد البرلماني الدولي- حول قضايا محددة تتعلق بالأمن الغذائي وتقديمها لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو ) ولجنة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية المستدامة ؛

- دعوة الاتحاد البرلماني الدولي إلى العمل مع مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ومنظمة الأغذية والزراعة بشأن الجوانب المعيارية المتعلقة بالحق في الغذاء ؛

- تشجيع الاتحاد البرلماني الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة على القيام بدراسة تتعلق باتخاذ تدابير إضافية لتعزيز التعاون بينهما بما يتماشى مع الاتفاق المبرم لهذا الغرض في عام 1997 بهدف تعزيز العمل البرلماني لدعم الأمن الغذائي للجميع ؛

- مطالبة الاتحاد البرلماني الدولي على مراقبة الإجراءات التي تتخذها البرلمانات وأعضاؤها بموجب هذه الوثيقة الختامية وتقديم تقرير عنها بشكل دوري و منتظم .

**تحالفات برلمانية ناجحة تتعلق بالأمن الغذائي :**

ساهمت التجارب الناجحة الأخيرة للتحالفات البرلمانية الرامية إلى مكافحة الجوع في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والتحالف البرلماني للأمن الغذائي والتغذية في عموم أفريقيا بشكل كبير في الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق الأمن الغذائي.

كما تم تنفيذ العديد من المبادرات الوطنية والإقليمية المماثلة في بلدان ومناطق أخرى ، مثل التعاون الإسباني ، من خلال وكالة التنمية الدولية التابعة لها.

وفي هذا الصدد فقد أقامت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) تعاوناً وثيقاً مع البرلمانيين ، للاستفادة من خبرات الجبهة البرلمانية لمكافحة الجوع في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي تم تأسيسها في عام 2009. ومنذ أن قامت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة ( الفاو ) بإشراك البرلمانيين في إفريقيا وأوروبا , فان ذلك أسفر عن قيام برلمان عموم إفريقيا بإنشاء التحالف البرلماني الأفريقي للأمن الغذائي والتغذية , في حين قام أعضاء في البرلمان الأوربي بإنشاء التحالف الأوروبي لمكافحة الجوع .

**توصيات للقيام بالمزيد من الإجراءات البرلمانية بشأن الأمن الغذائي :**

ينبغي القيام بالعديد من الأنشطة والفعاليات البرلمانية المتعلقة بالأمن الغذائي في أفريقيا والعالم العربي على وجه الخصوص ، والعالم بأسره على وجه العموم ، انطلاقاً من ثلاث مرتكزات أساسية:

1- تلعب البلدان المتضررة الدور الأساسي في مكافحة انعدام الأمن الغذائي

2- ضمان مشاركة الشريحة المتضررة من السكان والمجتمعات المحلية ، لا سيما النساء والشباب في الجهود الرامية إلى تحقيق الأمن الغذائي .

3- ينبغي على البلدان المتقدمة أن تدعم بشكل فعال و بصورة فردية أو جماعية ، الجهود المبذولة من قبل البلدان النامية المتضررة. والتركيز على المجالات الرئيسية التالية:

أ – تضطلع البرلمانات بمسؤولية العمل على إيجاد بيئة تمكن من تحقيق الأمن الغذائي , مع اعتماد السياسات التي تعمل على تحسين وتطوير حقوق استخدام الأراضي كشرط أساسي للإدارة المستدامة للأراضي. وتلعب نظم حيازة الأراضي دوراً حاسماً في ضمان الحق في الأرض ، بما في ذلك الحصول على كمية كافية من الأراضي ذات نوعية تكفي لتوفير سبل العيش الملائمة واللائقة. وفي بعض الأحيان فان القيام بإصلاحات تتعلق بالأراضي الزراعية والتوزيع العادل لها يعد أمرا ضروريا . ومن اجل الحفاظ على إنتاجية الأراضي الصالحة للزراعة وزيادة خصوبة التربة فانه ينبغي تأمين الوصول إلى المياه ، كما ينبغي على البرلمانات العمل على إنشاء نظم الأمن الغذائي وتعزيزها , بما في ذلك مرافق التخزين والتسويق ، لاسيما في المناطق الريفية.

ب- إن سن التشريعات والقوانين التمكينية تعد أداة رئيسية لمكافحة التصحر وحماية حقوق الإنسان ، بما في ذلك الحق في الغذاء والإدارة البيئية على المستوى الوطني. ومع ذلك ، فانه من النادر مناقشة مثل هذه المواضيع في اللجان البرلمانية نفسها ، وبالتالي فإنها نادرا ما ترتبط بمضمون التشريع. ولذا فان التكامل في مجال تطبيقها يعد مهماً ، وسيكون من المهم في المستقبل إشراك الإدارة المعنية بالبيئة في تطوير القوانين الوطنية المتعلقة بالأمن الغذائي والحصول على المياه العذبة في البلدان المتضررة.

ج- ينبغي إدراج القضايا ذات الصلة بالإدارة المستدامة للأراضي ضمن جدول أعمال الحكومات أو المجتمعات الإقليمية والمحلية التي يدعمها أو يقودها البرلمانيون .وكذا العمل على إقرار القوانين واللوائح وقواعد الاستخدام الخاصة بها, وعلى البرلمانات والبرلمانيين كذلك إدراج الإدارة المستدامة للأراضي في السياسات الطويلة الأجل والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية.

د- هناك حاجة إلى أن يتم إعادة تقييم احتياجات الزراعة عند رسم الخطط والسياسات نظراً لارتباطها بالأمن الغذائي ، والحد من الفقر وكذا الاستقرار السياسي ، فضلاً عن التنمية المستدامة والبيئة . ومن الممكن أن يستفيد عدد أكبر من البلدان إذا قامت الحكومات والجهات المانحة بالاستثمار في القطاع الزراعي في المناطق الريفية. ويجب أن تكون المساعدات الإنمائية فعالة ، وأن تعمل على تعزيز الجهود المبذولة من قبل البلدان والرامية إلى تحسين الإدارة الزراعية بدلاً من تقويضها. وكثيراً ما تعمل الحماية الزراعية في البلدان المانحة والصادرات الزراعية المدعومة على تقويض المساعدات المقدمة للزراعة في البلدان النامية ، مما يخلق تحدياً في مجال الإدارة بالنسبة للبلدان المانحة فضلاً عن عدم توافق السياسات.

و- فيما يتعلق بقضية التصحر والتعاون الدولي ، فانه ينبغي أن يكون للبرلمانيين دورا فعالا في المجالات التالية :

- تعزيز التعاون الدولي في مجالات نقل التكنولوجيا و البحث العلمي والتطوير ، وجمع المعلومات ونشرها وترشيد الموارد المالية واستخدامها بشكل فعال .

- ينبغي على البرلمانات أن تسعى جاهدة إلى ضمان أن تعمل السياسات المتعلقة بالغذاء ، والتجارة الزراعية ، والسياسات التجارية على تعزيز الأمن الغذائي للجميع من خلال نظام تجاري عالمي عادل موجه نحو السوق ، باعتباره جزء لا يتجزأ من عولمة مستدامة متوازنة اجتماعياً وعادلة.

- يجب على البرلمانات والبرلمانيين العمل على تعزيز وضمان وجود إدارة تنموية رشيدة

**توصيات للحكومات العربية والأفريقية :**

- ينبغي على الحكومات العربية والأفريقية تبني الطرق و المناهج القائمة على تعدد القطاعات والاختصاصات في مجال دمج الزراعة والتغذية والحماية الاجتماعية والتدابير ذات الصلة من خلال إعادة تنظيم ودمج وتنسيق الأنشطة وآليات المساءلة لتقديم حلول التغذية المستدامة القائمة على الأدلة والنتائج.

- ينبغي على الحكومات الإفريقية والعربية بذل المزيد من الجهود من أجل ترجمة الالتزامات والبيانات السياسية إلى برامج فعالة وملموسة على ارض الواقع , وعلى وجه الخصوص ﻓﻲ ﺴﻴﺎﻕ ﺍﻷﻫﺩﺍﻑ ﺍﻟﻁﻤﻭﺤﺔ ﺍﻟﻤﺤﺩﺩﺓ ﻓﻲ إعلان مالابو ﻟﻌﺎﻡ ٢٠٢٥ ﻭﺨﻁﺔ ﺍﻟﺘﻨﻤﻴﺔ ﺍﻟﻤﺴﺘﺩﺍﻤﺔ ﻟﺴﻨﺔ ٢٠٣٠ م .

- ﻫﻨﺎك ﺤﺎﺠﺔ ﺇﻟﻰ أن تبذل الحكومات الإفريقية ﻭالعربية المزيد ﻤﻥ ﺍﻟﺠﻬﻭﺩ ﻤﻥ ﺃﺠل ﺍﻟﻘﻀﺎﺀ ﻋﻠﻰ ﺍﻟﻤﺠﺎﻋﺔ ﻭﺴﻭﺀ ﺍﻟﺘﻐﺫﻴﺔ من خلال دمج السياسات والبرامج القطاعية.

- يتعين على الحكومات الأفريقية والعربية القيام بإصلاحات في السياسات وخلق بيئة مواتية للاستثمار الزراعي بما يضمن مشاركة جميع الأطراف ذات العلاقة .

 - ينبغي على الحكومات الإفريقية والعربية أن تعمل على حشد وتطوير الموارد وتشجيع روح الابتكار والاستفادة من كافة المواهب والخبرات من جميع الأطراف المعنية من القطاعين العام والخاص والأدوات المالية , لان ذلك سيمكنها من تنفيذ الإجراءات بطريقة مستدامة وواسعة النطاق لزيادة برامج الأمن الغذائي والتغذية في مناطق أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى.

- على الحكومات العربية والأفريقية تكثيف جهودها من اجل الحفاظ على المكاسب والانجازات التي حققتها في مجال التنمية الزراعية وألا تدعها تتأثر بالأزمات المتكررة , كما ينبغي عليها العمل على زيادة التسهيلات الخاصة بتحسين وسائل العيش المعتمدة على الزراعة وتعزيز وتمويل الممارسات الزراعية التي تعتمد على استخدام الوسائل الذكية المرتبطة بالمناخ , باعتبارها رافعة قوية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وفقاً لقاعدة "عدم التخلي عن أحد".

- يجب على الحكومات الأفريقية والعربية أن تتخذ التدابير القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل لتعزيز وتوسيع نطاق التكنولوجيات المناسبة للتكيف مع التقلبات والتغيرات المناخية والعمل على تخفيفها ، ووضع أطر لرصد وتقييم القدرة على الاستجابة للتغيرات المناخية ، والحد من تأثيرات ظاهرة النينيو على المجتمعات المتضررة.

 - يجب أن تشمل الأهداف الإستراتيجية للقطاع الزراعي وأنشطته ذات الأولوية زيادة الإنتاج وزيادة إنتاجية المحاصيل الغذائية الأساسية من خلال اعتماد منهج وطريقة سلسلة القيمة للأمن الغذائي ، وتعزيز الزراعة التجارية و تشجيع وزيادة أنشطة القيمة المضافة للمنتجات الزراعية ، وزيادة إنتاج وتصدير المحاصيل النقدية ، وتحسين إمكانية الحصول على التمويل للمزارعين .

- على الحكومات الأفريقية والعربية بناء القدرة على التكيف من خلال جهود بناء السلام أثناء النزاعات والأزمات المسلحة ، بما في ذلك إعادة بناء سبل العيش المعتمدة على الزراعة لإنقاذ الأرواح وخلق الظروف المواتية لتحقيق المرونة على المدى الطويل من أجل ضمان السلام والاستقرار.

- هناك حاجة بان تعمل الحكومات الإفريقية والعربية على زيادة الإنتاج الزراعي ، وإنتاج الغذاء والقيمة المضافة.

- هناك حاجة بان تقوم الحكومات العربية والأفريقية بتحفيز التحول الاقتصادي الواسع النطاق ، وخاصة في القطاع الزراعي ، من أجل مكافحة الفقر وتحسين إمكانية الوصول إلى الغذاء.